إنعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

د. سماح محسن صبري أبو الليل(*)

- **ملخص:**

دفعت التغيرات المُناخية وارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها ما قبل العصر الصناعي، إلى اضطراب حاد في الظواهر المُناخية مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، ومن ثم غرق مساحات واسعة من الشواطئ إلى جانب اختفاء جزر بأكملها، فضلا عنتزايد الأعاصير الاستوائية مما فاقم ظاهرة التصحر وما تبعها من تغيرات على مستويات الإنتاج الغذائي في العديد من الدول، ولقد تزايدت حدة هذه الظواهر في السنوات القليلة الماضية، والتي أدت إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأصبح هناك ما يكفي من الدلائل لإدراك أن هناك مخاطر كبيرة وتداعيات ممتدة، خاصة في ظل النمو الاقتصادي السريع والتوسع الحضري اللذين يسرعان ويضخمان تأثير تغير المُناخ ودوافعهما، ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة بنسبة 66% بحلول عام 2040 مما يؤدي إلى تهديد مقومات الأمن الإنساني، والتنمية المستدامة، ويعد من الأسباب الرئيسة لاندلاع الصراعات الدولية، الأمر الذي من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين – الهدف الأسمى من إرساء قواعد القانون الدولي العام–.

ومن ثم تتناولهذه الورقة إشكالية العلاقة بين انعدام الأمن البيئي وتزايد معدلات الصراع الدولي، من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي:

ما هو مفهوم الأمن البيئي في إطار تحولات المفهوم الأمني من مفهوم الامن التقليدي إلى مفهوم الأمن الإنساني؟

ما هو مفهوم كلا من السلم والصراع الدوليين؟

ما هي العلاقة بين مفهوم الأمن البيئي مفهومي السلم والصراع الدوليين.

حيث يتناول المحور الأول مفهوم الأمن البيئي في إطار تحولات المفهوم الأمني من مفهوم الأمن التقليدي إلى مفهوم الأمن الإنساني، فيما يستعرض المحور الثاني مفهوم كلاً من السلم والصراع الدوليين وأخيراً يوضع المحور الثالث العلاقة بين مفهوم الأمن البيئي ومفهوم السلم والصراع الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الأمن التقليدي، الأمن البيئي، قضايا المناخ، الصراع، السلم

(*) مدرس العلوم السياسة، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

- **Abstract:**

Climate changes and higher temperatures thanthe pre-industrial levels, led to severe turbulence in climatic phenomena such as the rise of sea level, in addition to the sinking of several costal lands along with the disappearance of entire islands, as well as the increase in tropical cyclones, which exacerbated the phenomenon of desertification and its consequences that led to the change in the levels of food production in many countries.

Furthermore, these phenomena have increased in intensity during the past few years, which has exacerbated economic, political, and social problems. There is enough evidence to realize that there are great risks and extended repercussions, especially considering the rapid economic growth and urbanization that accelerate and amplify the impact of climate change.

Energy demand is expected to grow by 66% by 2040, which leads to a threat to the foundations of human security, and sustainable development. In addition, climate change is one of the main causes of international conflicts, which would threaten international peace and security - the goal of establishing the rules of public international law -.

In conclusion, this paper addresses the problematic relationship between environmental insecurity and the increasing rates of international conflict, by answering a set of questions: What is the meaning of environmental security in the context of the transformation of the security concept from the traditional definition to the concept of human security? What is the concept of both international peace and conflict? What is the relationship between the idea of environmental security and the beliefs of international peace and conflict?

Keywords: human security, traditional security, environmental security, climate issues, conflict, peace

مجلة الدراسات الإفريقية 396

- **مقدمة**

إن العالم عاجز بشكل مؤسف عن الحد من انبعاثات الكربون المناخي بما يتماشى مع اتفاقية باريس، وهي معاهدة عام 2015 للحفاظ على الاحترار العالمي أقل بكثير من 2. نتائج هذا الفشل هي زيادة أكبر في انتشار وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، وزيادة سرعة ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة خطر التسبب في نقاط تحول مناخية لا رجعة فيها، مثل انهيار الغطاء الجليدي في غرب أنتاركتيكا أو الغطاء الجليدي.خسارة.

حيث إن سرعة وحجم هذه التغييرات لهما عواقب وخيمة على صحة النظام البيئي والتنوع البيولوجي، علاوة على ذلك، يهدد تغير المناخ المستمر الأبعاد الأساسية لرفاهية الإنسان. والأخطر من ذلك أن هناك أيضًا ادعاءات متكررة حول "حروب المناخ" التي تلوح في الأفق، ناتجة عن تصور عالماً فوضوياً به هجرات جماعية غير مستدامة، وكوارث مدمرة مرتبطة بالطقس واشتباكات عنيفة من أجل البقاء في عصر تتضاءل فيه الموارد بسرعة. ومع ذلك، فإن الصلة بين تغير المناخ والنزاع ضعيفة عند مقارنتها بالدوافع الرئيسية للصراع، ولا سيما الفقر وعدم المساواة والحكم الضعيف. والسؤال المهم في هذا السياق هو كيف يؤثر تغير المناخ على الصراع؟ عادة ما يتم تأطير تغير المناخ على أنه عامل مضاعف للمخاطر يؤدي إلى تفاقم الظروف المعروف عنها أنها تزيد من أخطار الصراع، مثل الفقر وعدم المساواة، تظهر الأبحاث أن الظروف المناخية المعاكسة قد تؤدي إلى مزيد من الدعم للعنف، يمكن أن تساهم هذه الظروف أيضًا في تصعيد النزاع أو إطالة أمده. هذا هو الحال بشكل خاص في الأماكن التي تتميز بالأنشطة الاقتصادية الحساسة للمناخ والتهميش السياسي وتاريخ العنف.

أولاً: تحول مفهوم الأمن التقليدي إلى مفهوم الأمن الإنساني الشامل

مفهوم الأمن الإنساني الشامل من المفاهيم المُستحدَثة، والتي ظهرت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي[1]، كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية

1- رغم حداثة مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنها لم تكن المرة الأولى الذي يطرح فيها هذا المفهوم فهناك كتابات في مرحلة الحرب الباردة استخدمت مفاهيم "الأمن الفردي" و"الأمن الإنساني"، ضمن

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

Holistic Paradigm، وترجع بداية الجدل الأكاديمي في فترة ما بعد الحرب الباردة حول مفهوم الأمن الإنساني الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل "محبوب الحق"، وزير المالية الباكستاني الأسبق عام 1994، وذلك مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994[1]، ويعد الأمن البيئي أحد مجالات الأمن الإنساني.

ويعد الأمن الإنساني الشامل بمنزلة العودة لمحورية الفرد، إذ أن تحقيق الأمن القومي يظل رهنًا بتحقيق أمن الفرد داخل كل دولة، وتجريد الفرد من المُعاناة النابعة من الكوارث التي صنعها الإنسان على جميع المستويات سواء محلية أم إقليمية أم دولية. فالأمن الإنساني يضع مجموعةً من الأهداف ترتكز على تحقيق التنمية البشرية العادلة من أجل صون كرامة الإنسان، وتحريره من الخوف والحاجة، ومن هنا تعددت التصورات والأطروحات حول المنظور الأمني بالمفهوم الشامل، والذي يسعى لتحقيق الاستقلال السياسي للدول، وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، ودفع المخاطر والتهديدات بمختلف أبعادها.

وعليه؛ فإن الحديث عن الأمن بمعناه التقليدي لم يعد كافيًا لمواجهة والحد من المشكلات ذات الطابع العالمي العابر للحدود الوطنية. الأمر الذي تتطلب إعادة صياغة الخطاب الأمني في فترة ما بعد الحرب الباردة، مما نأى بهذا الخطاب عن الاهتمام التقليدي بالتهديدات العسكرية والنظام الداخلي[2].

مفهوم التنمية الشاملة، ففي عام 1966 طرح W.E. Blatz، فكرته حول الأمن الفردي Individual Security في كتاب له بعنوان: Human Security: Some Reflections، والذي تمثلت فرضيته الأساسية في أن مفهوم الأمن، وهو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلًا عن الشعور بغياب الأمن، من خلال قَبُول أنماط معينة من السلطة، وقد أكد على أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين أو تحقيق أمن الأفراد.

1- Roland Paris, Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?, International Security, Vol. 26, No. 2 (fall 2001), pp. 87-102.

2- Dalby S. "Security, Modernity, Ecology: The dilemmas of post-cold war security Discourse" Alternative journal: Global, Local, Political, vol.17, 1992, p.95-134.

مجلة الدراسات الإفريقية 398

ومن هذا المُنطلَق، فإن تعدُّد أبعاد ومستويات الأمن تزامن معه في الوقت نفسه بروز مجموعة من الأطروحات في نظرية العلاقات الدولية، وتتمحور الإشكالية الأساسية في أن التوجه الأمني التقليدي تجاه الصراع على المدى القصير النسبي يعكس مجموعة من القيم الأساسية التي هي في تناقض حاد مع مجموعة القيم الأساسية المحددة للأمن البيئي، والتي تشير إلى الحاجة إلى التعاون على المدى الطويل النسبي[1].

فبينما اتسمت العلاقات الدولية بتغييرات في الأولويات في فترة ما بعد الحرب الباردة، فحتى الآن لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم النظر إلى الأولويات المتغيرة على أنها تمثل تغييرات جوهرية في النظام الدولي، أو مجرد تعديلات في الأجندة السياسية العليا لأمن الدولة والمصلحة الوطنية. وهل التوصيف المناسب للنظام الحالي هو النظام الدولي، أم المجتمع العالمي؟ وهل تستند السياسات إلى القدرات النسبية للدول أو الكيانات السيادية الأخرى، أم القدرات الجماعية على الصعيد العالمي؟

ثانياً: الأمن البيئي في إطار التحول لمفهوم الأمن الإنساني:

إن البُعد البيئي للأمن من الأبعاد المُستحدَثة في المنظور الأمني؛ حيث احتلت القضايا ذات البُعد البيئي صدارة الأجندة الدولية بحلول أواخر القرن العشرين؛ بسبب تنامي الوعي بمخاطر المشكلات البيئية ذات البُعد الأمني غير التقليدي، فتزايد ظاهرة "التدفُّق البيئي" والتهديدات البيئية التي لا تحترمُ الحدود السياسية، والتي تتطلب حلولًا تتجاوز الحدود التقليدية، ومن ثم أضحت المشكلات ذات الطابع البيئي من المكونات الأساسية للعلاقات الدولية، وهو ما يعرف "بتدويل القضايا البيئية".

وإذا نظرنا لمفهوم الأمن البيئي فهو ينقسم إلى كلمتين الأمن والبيئة، فأما الأمن فقدمت له تعريفات مختلفة منها بأنه " ضمان أن الناس سيواصلون التمتع بتلك الأشياء

1- Dyer H.C. (2001) Theoretical Aspects of Environmental Security. In: Petzold-Bradley E., Carius A., Vincze A. (eds) Responding to Environmental Conflicts: Implications for Theory and Practice. NATO Science Series (Series 2. Environmental Security), vol 78. Springer, Dordrecht.

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

الأكثر أهمية لبقائهم ورفاههم"[1]، ويعرفه آخر بأنه "حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذًا من الخطر". أو أنه: "يَخُل من وجود تهديد للقيم الرئيسة" (سواء أكانت قيمًا تتعلق بالفرد أو بالمجتمع)[2]. وهناك تعريف آخر يشير إلى "قيم مثل الحرية والرفاهية والسلم والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها".[3]

أما مفهوم البيئة فهي لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها، فنقول: – البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية ... ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات...

وقد ترجمت كلمة Ecology إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Haeckel عام 1866م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناها مسكن، و Logos ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاَ دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء.

ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها.

---

[1] Soroos, M. (1997). The endangered atmosphere: Preserving a global common. Columbia: University of South Carolina Press P: 236

[2] محمد مصالحة – مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص، شؤون عربية، عدد 35 سنة 1984.

[3] حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة دراسات يمنية، العدد 48 (صنعاء : 1992م) ، ص 158.

مجلة الدراسات الإفريقية 400

فالبيئة بالنسبة للإنسان– "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جامدة، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية ... الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

وبالحديث عن التغيرات البيئية وكيف يهدد التغير البيئي فكرة الأمن – وأين وعمن التغيير– يمكن اعتبار التغير البيئي مسألة أمنية.

يؤخذ التغيير البيئي هنا ليعني التغيرات قصيرة وطويلة الأجل في المكونات والأنظمة البيولوجية والفيزيائية والكيميائية الناتجة عن كل من الأنشطة البشرية والعمليات الطبيعية. يوجد الآن اتفاق واسع النطاق على أن الأشياء المهمة التي يقدرها الأفراد والجماعات والبلدان معرضة للتغيرات البيئية، مما يؤدي إلى ظهور مفهوم "الأمن البيئي". ومع ذلك، لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن البيئي.[1]

يُعرَّف انعدام الأمن البيئي بأنه تعرض الأفراد والجماعات للتأثيرات الضارة الحرجة الناجمة عن التغير البيئي بشكل مباشر أو غير مباشر. حيث إنها حالة تتحقق عندما يكون الأفراد والجماعات غير قادرين على تجنب التغير البيئي أو التكيف معه. وبالتالي، فإن الأمن البيئي هو قدرة الأفراد على تجنب التغير البيئي أو التكيف معه بحيث لا تتأثر الأشياء المهمة لرفاههم سلبًا بشكل كبير[2].

ومن ثم يمكن القول الأمن البيئي يتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي العالمي كنظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى[3].

1- Dalby, S. (2002). Environmental security. Minneapolis: University of Minnesota Press

2- Barnett, J. (2001). The meaning of environmental security: Ecological politics and policy in the new security era. London: Zed Books.

3- Buzan, B. 1991: People, States and Fear, r' Ed. Hemel Hempstead: Harvester Wheat sheaf. PP. 19-20.

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

فالقلق بشأن التغير البيئي قد يؤدي إلى تحولات في القيم الاجتماعية. فالتحدي الذي تمثله فكرة الأمن البيئي يتمثل في التحوُّل في منظومة المفاهيم المرتبطة بفكرة الأمن التقليدي (الدولة القومية – السيادة – الهُوِية– القوة الصُّلبة وأدواتها العسكرية والاقتصادية ... إلخ)، في مقابل مجموعة جديدة من المفاهيم والقيم المرتبطة بالتهديدات البيئية (العالمية – الحوكمة العالمية– التنمية المستدامة – التعاون العالمي... إلخ).

ومثل هذا التحدي يواجه المؤسسات التقليدية ويطرح إشكالية نظرية وعملية حول الأولوية النسبية الممنوحة للقضايا البيئية والأشكال المؤسسية التي يمكن أن تعالج مثل هذا النوع من القضايا (القانون الدولي، المنظمات الحكومية الدولية، التعاون في مجال السياسات أو الأنظمة الدولية ... إلخ)[1].

فقد قامت لجنة الناتو لتحديات المجتمع الحديث The Committee on the Challenges of Modern Society (CCMS)[2]، بدراسة تجريبية حول، "البيئة والأمن في سياق دولي"، والتي تشير في بيانها الأساسي إلى ما يلي:

قد تؤدي التغيرات البيئية واسعة النطاق، مثل تغير المُناخ واستنفاد طبقة الأوزون والفيضانات والجفاف المستمر، إلى اضطرابات إقليمية أو عالمية وزعزعة الاستقرار والأمن في أجزاء كثيرة من العالم؛ حيث يؤدي الاستخدام غير المُستدام للموارد الطبيعية والتوزيع غير المتكافئ للسكان والأولويات الاقتصادية التنافسية إلى إزالة الغابات وتآكل التربة والتصحر، وقد تؤدي مثل هذه المخاطر البيئية إلى حدوث هجرات جماعية وإثارة

---

[1] Hughc.Dyer, Theoretical Aspects of Environmental Security, Eileen Petzold-Bradley, Alexander Carius and Arpad Vincze (eds.), Responding to Environmental Conflicts: ImplicationsforTheaory and Practice Kluwer Academic Publishers, 2001, 67-81.

[2] The Committee on the Challenges of Modern Society (NATO/CCMS) was a scientific research committee created in 1969 by the North Atlantic Council to study environmental problems of various nations, and the quality of life of their people.

مجلة الدراسات الإفريقية 402

صراعات حول الموارد المتجددة النادرة، مع عدم وجود آليات راسخة لإدارة الصراع، مما قد يؤدى إلى تفاقم المشاكل البيئية المحلية وتحولها إلى صراعات[1].

وصف Robert Kaplan، أن هنا كوجود علاقة عكسية بين الإجهاد البيئي والأمن، مع وصف تغير المُناخ الآن بأنه أكثر الضغوط البيئية إلحاحًا. وأن مشكلة تغير المُناختعد مشكلة الأمن القومي في أوائل القرن الحادي والعشرون، كما يؤكد Kaplan، أن الآثار السياسية والاستراتيجية لتزايد أعداد السكان وانتشار الأمراض واجتثاث الغابات وتلوُّث الهواء وارتفاع منسوب مستوى سطح البحار، كلها أسباب تؤدي إلى الهجرة والنزوح الجماعي. الأمر الذي يؤدي إلى تنامي النزاعات الإقليمية والدولية، وأن التغيرات المُناخية قادرة على تغيير النظام الدولي، وإدارة سياسات القوة، وأن الحروب المستقبلية ستتمحور حول الندرة البيئية، وأن الدول ستصبح غير قادرة على حماية مواطنيها من الأضرار البيئية، وانطلاقًا من أن خطر التغيرات البيئية والمُناخية لا يفرق بين الحدود السياسية للدول، مما يدفع الكيانات السياسية إلى التعاون والتكاتف في مواجهة هذه التهديدات[2].

ولقد مرَّت الأبحاث الأكاديمية التي تبحث العلاقةَ بين التهديدات البيئية والأمن بمرحلتين؛ حيث جاءت أبحاث المرحلة الأولى بين عامي (1970–1980) كنتاجٍ للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلم(SIPRI) من جهة وبين برنامج الأمم المتحدة ومعهد أوسلو للسلام (PRIO). والتي تناولت التأثيرات البيئية للحروب.

1-NATO/CCMS:See the web site at:
http://www.nato.int/ccms/pilot-studies/pilot003/terms.html.

2- Robert D. Kaplan, The Coming Anarchy, How scarcity, crime, overpopulation, tribalism, and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet, February 1994 Issue
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/1994/02/the-coming-anarchy/304670/

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدولي

أما المرحلة الثانية، فمنذ عام 1990، تناولت الصراعات البيئية والربط بين التدهور البيئي ومسألة اللاجئين والصراعات العنيفة، حيث أكد Thomas Homer-Dixon أن هناك أدلة لدعم الفرضية بأن الندرة البيئية تتسبب بحركات سكانية كبيرة. ومن ثم، قد تؤدي إلى صراعات الهُوِية[1].

ثالثاً: الأمن البيئي والصراع والسلم

السلم والصراع من الاهتمامات التي لا تزال تشغل أذهان وأفعال الجهات الفاعلة في النظام الدولي. والعلاقات الدولية، هي في المقام الأول الدراسة التي تحاول التحليل المفاهيمي للعنصرين. بقدر ما تبدو كلمة "سلام" بسيطة، فإن تقديم تعريف واضح لها في دراسة العلاقات الدولية يبدو أكثر إلحاحًا في ظل الأحداث التاريخية والأيديولوجيات وطبيعة النظام الدولي الحالي.

يصف Galtung السلم أيضًا بأنه يلامس مفهوم القانون والنظام. بمعنى أن أي نظام اجتماعي متوقع يمكن تحقيقه من خلال استخدام القوة والتهديد بها[2]. هذا المفهوم، مع ذلك، لا يتجاهل العنف. بل يضع اللوائح ويحدد العقوبات لخلق حالة من الهدوء والحفاظ عليها. هناك أيضًا فكرة السلم على أنها عدم وجود أي عداء متفق عليه بشكل متبادل، والمعروف باسم "السلم السلبي". وتجدر الإشارة إلى أمه من المهم ملاحظة أن هذا يستبعد فقط وجود عنف متعمد بين الجماعات أو الدول، ولكنه يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الثورات والاحتجاجات والمظاهرات العرضية وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، فإن حالة النظام التي يستحضرها احترام التنوع الاجتماعي والثقافي البشري تسمى "السلم الإيجابي"،[3] فهي حالة اجتماعية يتم فيها احترام التعددية الثقافية؛ وتعدد

1- Homer-Dixon. TF., "On the Threshold: Enviromental changes causes of Acute conklict", In-ternational Security, vol.16, 1991,p.77.

2- Galtung, J. (1967). Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking. International Peace Research institute: Osl

3- Olanrewaju, I.P. (2013). The Conceptual Analysis of Peace and Conflict. In Soremekun, K. (ed.), Readings in Peace Studies and Conflict Resolution (pp. 6-14). Ota, Nigeria: Department of Political Science and International Relations, Covenant University. P. 7

مجلة الدراسات الإفريقية 404

الأعراق، وحرية التعبير، وحرية اعتناق الأديان؛ والمساواة في الحقوق، والإنصاف، والعدالة، والحرية. لذلك، يمكن أن تصبح خصائص السلم في العلاقات الدولية تعاونًا وتكاملًا.

ويجادل أنصار المدرسة المثالية في العلاقات الدولية بأن الإنسان بطبيعته ليس عنيفًا؛ وأنه يسعي دوماً لتحقيق السلم، وأنه في حالة العنف المحتمل، فإن الأعراف الاجتماعية والسياسية، والأنظمة والتنظيمات يمكن أن تمنع مثل هذا العنف. حيث رأى افلاطون وسقراط وغيرهما من فلاسفة اليونان أن السلم مبدأ اخلاقي متأصل في الطبيعة البشرية.[1]

بعبارة أخرى، يمكن القول إن السلم هبة من الله وجهد من الناس لتحقيقه، فرديًا واجتماعيًا. بسبب حقيقة أن السلم لا عملية مستمرة في محاولة دائمة لحل والتوفيق بين الخلافات. ومع ذلك، فإن فكرة المثالية لعالم خالٍ من الحرب، وتعزيز نزع السلاح، وحق تقرير المصير، ووجود حكومة عالمية لضمان النظام والتوزيع المناسب للموارد النادرة قد أدى إلى إنشاء عصبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية على التوالي[2].

على عكس الحجة أعلاه، يصف الواقعيون العلاقات الدولية بأنها "حالة طبيعية من الصراع، تتميز بالأنانية، والعدوان؛ حيث جادل الواقعيون بأن الحياة هي البقاء للأصلح.[3] وحيث إنه نظرًا لندرة الموارد وتوزيعها بشكل غير متساوٍ، يجب على الإنسان أن يكافح من أجل البقاء. لذلك فالسلم كما طرحه المثاليون بعيد المنال. فالفوضى والإنسان لا ينفصلان.[4]

1- Richmond, O.P. (2008). Peace in International Relations. Routledge: London.

2- المرجع السابق نفسه.

3- Ibid, Olanrewaju, I.P. (2013).

4- Morgenthau, H.J. (1949). Politics among Nations: the Struggle for Power and Peace (Third Ed.). Alfred A. Knopf Publisher: New York.

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

هذه الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي جعلت مورغنثاو Morgenthauيصفالسلم بأنه توازن القوى والاستقرار. وجادل بأنالسلم الدائم لا يمكن أن يتحقق، وذلك نتيجة لغياب سلطة حكومية شرعية لتنظيم وإنفاذ الاتفاقات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى، لذلك يجادل بأن السلم – مثل الأمن – هو شرط نسبي في العلاقات الدولية. ستفعل الدول بالأحرى السعي لتحقيق مصلحتهم الوطنية والحفاظ على الذات (الأمن القومي) بدلاً من السلم.

أما أنصار المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية فهم أكثر تفاؤلاً حيث يؤمنون بأن السلم في العلاقات الدولية يمكن تحقيقه في حالات التعاون والمعايير المشتركة بدلاً من السعي وراء استخدام القوة وتحقيق الأمن بالمفهوم التقليدي. وأن محاولة إنشاء هياكل سياسية مع إدخال أنظمة وقوانين ومعايير دولية مقبولة من شأنها أن تحد من تجاوزات الدول. وعلى الرغم من أنهم يشاركون في الاعتقاد بأن السلم هوغير قابل للتحقيق، فهم يرون السلم على أنه شيء يطمحون إليه. يمكن للنظام الدولي– في أفضل الأحوال– تجربة سلام إيجابي عندما يتبنى الجميع ممارسات محلية ودولية معينة، مما يضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الأفراد، وينطلق الليبراليون من فرضية أساسية وهي أن الاعتماد المتبادل هو السبيل للتعايش السلمي[1].

بينما يتجاهل أنصار المذهب الماركسي حالةالسلم في النظام الدولي لوقائع الاقتصاد السياسي العالمي. حيث إن النظام الاقتصادي العالمي ينقسم إلى هيكل طبقي (البلدان المتقدمة والنامية، من يملكون ومن لا يملكون، البرجوازيون والبروليتاريا، أصحاب عوامل الإنتاج وأصحاب العمل) يتلاعب بالقوى من الاستغلال والثورة لمصلحتهما الخاصة. حيث يؤكد الماركسيون أن السلم غير ممكن في هذا الترتيب ما لم يكن هناك عدالة ومساواة في توزيع الموارد[2].

1- Olanrewaju, I.P. (2013). Ibid. p. 9

2- Richmond, O.P. (2008). Ibid.

مجلة الدراسات الإفريقية 406

ومن ذلك يمكن القول إن في دراسة العلاقات الدولية، هناك فجوة بين النظرية والممارسة الصحيحة لتحقيق السلم؛ خاصة في عالم يتسم بالأنانية والجشع وعدم المساواة والصراع والعنف والحرب والسلطة والاستغلال والقمع والخداع، ... إلخ.

وعلى الجانب الأخر فإن الصراع، على عكس السلم، هو حالة من الاضطراب والنزاع الداخلي (الداخلي) أو الخارجي (بين الأفراد). إنها سمة حتمية للطبيعة، ومع ذلك، يمكن تصور الصراع من نهجين، وهما: النهج الموضوعي، الذي يشير إلى أن الصراع ينبع من البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع. والنهج الذاتي، الذي يدفع إلى أن الاختلافات الواضحة وعدم توافق الأهداف يسبب الصراع ومن ثم استخدام العنف.

ويمكن تعريف الصراع بشكل ضيق بأنه ضرر مباشر يلحق بجسم الشخص، أوعلى نطاق واسع ليشمل كل من الضرر المباشر ومجموعة من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي لها درجة ما من العواقب الضارة. إن أكثر تعريفات العنف (المفضي لحالة الصراع) المعروفة هذه تأتي من Galtung[1]، الذي يعرّف العنف بأنه "الفرق بين الإمكانات والواقع الفعلي، بينما كان يمكن أن يكون وماهو كائن". من الواضح أن هذا مناسب للأفعال التي تسبب أضرارًا لأجساد الناس أو عقولهم، لكنها تواجه مشكلات عندما تنطبق على ما يسميه Galtung "العنف الهيكلي"، وهو العنف الذي ينتج عن أنظمة القوة غير المتكافئة التي تبني فرصًا غير متكافئة للحياة. ويشمل ذلك الأفعال والعمليات مثل التمييز العنصري أو الجنسي، وانخفاض معدلات التبادل التجاري، وسوء التغذية، والبطالة، والتي تقيد جميعًا تحقيق إمكانات الناس. باختصار، فإن العنف الهيكلي يدور حول الظلم الاجتماعي واللامساواة – وهو ما يسميه Galtung بـ "السلم الإيجابي". المشكلة هي أن المساواة الكاملة هي الهدف الضمني لمحاولات القضاء على العنف الهيكلي، وهذا ليس ممكنًا من الناحية العملية.

حيث ينشأ العنف الهيكلي من التوزيع غير العادل للفرص الاقتصادية والحريات السياسية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي. ومن شأن التوزيع

1- Galtung, J. (1967). Ibid. P. 168

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

العادل لهذه الحريات والفرص أن يساعد الناس إلى حد كبير في تلبية احتياجاتهم الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية، والسماح لهم بالتصرف حسب مايرونه مناسباً وفقًا للقيم التي تهمهم. بناءً على هذا الفهم للسلام باعتباره عدم وجود عنف مباشر وهيكلي.

رابعاً: الأمن البيئي وعلاقته بالصراع والسلم الدوليين:

زاد الاهتمام بقضايا التغير البيئي وعلاقتها بالأمن في البحث الأكاديمي في العلوم السياسية والدراسات الأمنية في التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث بدأ صانعو السياسة ينظرون مِنْ كَثَبٍ إلى المخاوف الأمنية غير التقليدية، مثل التغير البيئي والفقر والأمراض[1]، وبذلك فإن فكرة ما يشكل "أمن الدولة" توسعت إلى ما وراء خطر العدوان العسكري المباشر من الدول المُعادية إلى مخاوف أكثر دقة بشأن عدم الاستقرار الإقليمي الذي يمكن أن يؤثر على الأمن الاقتصادي، وجذب الحكومات الغربية إلى الصراعات الإقليمية.

فتم رصد التحذيرات المبكرة في البحوث الأكاديمية بأن تغير المُناخ الذي هو من صنع الإنسان يمكن أن يؤدي إلى ندرة الغذاء على نطاق واسع، وتنامي الصراعات والهجرة البيئية[2]. ومن ثم، فإنه يمكن تحديد خمس طرق على الأقل يمكن أن يؤدي فيها تغير المُناخ إلى تقويض السلم والاستقرار؛ سواء أكان محليًّا أم إقليميًّا أم عالميًّا[3].

أولًا: تتمتع أنماط الطقس المتقلبة، إلى جانب التغيرات في هطول الأمطار ودرجة الحرارة، بالقدرة على إعادة تشكيل المشهد الإنتاجي لمناطق بأكملها وتفاقم ندرة الغذاء والمياه والطاقة.

1- Dabelko, G.D. and P.J. Simmons, 1997. ‘Environment and Security: Core Ideas and US Government Initiatives’. SAIS Review 17(1), 127 –146.

2- Barnett, J., 2000. ‘Destabilizing the Environment–Conflict Thesis’. Review of International Studies 26(2), 271 –288.

3- Dupont, A. and G. Pearman, 2006. Heating up the Planet: Climate Change and Security. Lowry Institute Papers, Lowry Institute, Sydney, Paper no. 12.

مجلة الدراسات الإفريقية 408

ثانيًا: يمكن للكوارث الطبيعية الأكثر تواترًا وشدة إلى جانب تفشي الأمراض الوبائية، أن تُزيد من قدرة البلدان النامية على التكيف، وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تحويل البلدان الفقيرة إلى دول هشة، ومن دول هشة إلى دول فاشلة.

ثالثًا: يمكن للكوارث الطبيعية والمشهد المتغير أن يساهم في زعزعة استقرار وحركات السكان غير المُنظمة وهذا ما يطلق عليه "لاجئو المُناخ".

رابعًا: يمكن أن يؤدي ذوبان الجليد إلى تمكين الوصول إلى الموارد التي كان يتعذر الوصول إليها سابقًا مثل إمدادات النفط والغاز في القطب الشمالي، وطرق العبور مثل ممر الشمال الغربي، مما أثار نزاعًا على ملكيتها وسيطرتها. الأمر الذي يهدد بتزايد الصراعات الدولية بين الدول المتنافسة.

وأخيرًا: يمكن أن يؤدى التملُّح، وارتفاع مستويات سطح البحر، وحالات الجفاف الضخمة إلى جعل مناطق بأكملها غير صالحةٍ للسكن، وفي الحالات القصوى، يهدد وجود الدول الصغيرة المنخفضة للغاية، والدول الجزرية.

على الرغم من كل ما كتب عن الأمن البيئي، كان هناك القليل من الاعتبار الصريح لكيفية صلته بالسلام. ومع ذلك، هناك عدد من الروابط المهمة بين الأمن البيئي والسلام في النظرية والتطبيق. بناءً على فهم السلام على أنه يشمل غياب العنف المباشر والعنف الهيكلي. ومن ثم فإنه لا يمكن تحقيق الأمن البيئي ولا السلام دون الآخر.

مما لا شك فيه أن مفهوم كلاً من السلام والتنمية وحماية البيئة هي مفاهيم مترابطة وغير قابلة للتجزئة. – المبدأ25، من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992، حيث تم توقيع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية من قبل 178 دولة. والذي يشير إلى أن المجتمع العالمي للدول يعترف رسمياً بوجود علاقة بين السلام ورفاهية الإنسان وحماية البيئة. هذه الروابط هي الأكثر وضوحًا في البحث الذي يندرج تحت عنوان "الأمن البيئي"، وهو مفهوم دخل إلى معجم أبحاث السلام، ودراسات الأمن، وبدرجة أقل، دراسات الموارد الطبيعية والبيئية منذ أواخر الثمانينات.

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

ويمكن القول أن الأمن البيئي والسلام لهما أساس فكري وسياسي مشترك في تحقيقات التقاطع بين السلام والتنمية، التي بلغت ذروتها في الثمانينات من خلال أعمال Galtung, (1989)، على سبيل المثال، ومن خلال عمليات مثل تقرير Brandtاللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية Palme (1983) اللجنة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن (1982 [ICDSI] التي حققت في تكاليف المجمع الصناعي العسكري. اندمجت هذه العمليات معا لجهود الموازية لإدراج الاعتبارات البيئية في التنمية. وقد بدأ هذا على الأرجح بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (UNCHE) الذي عقد في ستوكهولم في عام 1972، والذي بدأ عددًا من التحقيقات الحكومية الدولية، ومؤتمرات القمة التي اندمجت في بعض الأحيان مع التحقيقات الموازية في التنمية والأمن المشترك، وبلغت ذروتها في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) لعام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك. ولقد شاع مصطلح "التنمية المستدامة" في تقرير[1] WCED ، كما قدم مصطلح "الأمن البيئي"،الأمر الذي أدى إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)[2] في عام 1992.

ومن ثم فإن هناك أربعة روابط رئيسية بين الأمن البيئي والسلام هي: 1. التغير البيئي هو عامل في النزاعات العنيفة؛ 2. التغير البيئي فاقم العنف الهيكلي؛ 3. العنف المباشر يسبب انعدام الأمن البيئي؛ 4. العنف الهيكلي يسبب انعدام الأمن البيئي.

فقد ثبت جيدًا أن التغيير البيئي يمكن أن يزيد من خطر العنف المباشر داخل الدول إن لم يكن بين الدول وبعضها البعض، وبما أن هذا صحيح، فإن التحرر من العنف المباشر يتطلب تجنب التغيير البيئي أو قدرة الناس على التكيف، مع المتغيرات البيئية والموارد المحدودة وبالأخص في الدول الفقيرة. ومع ذلك، ونظرًا لأن التغير البيئي لا يزيد من خطر نشوب صراع عنيف بمعزل عن العوامل الاجتماعية الهامة الأخرى

---

[1] World Commission on Environment and Development

[2] United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, Brazil, 3-14 June 1992

مجلة الدراسات الإفريقية 410

المرتبطة عادة بالعنف الهيكلي، فإن معالجة هذه العوامل أمر مهم أيضًا. التغير البيئي والسلام الإيجابي كان أحد التوجهات المحددة لمسار الحضارة الغربية وهو التخفيف التدريجي للقيود التي تفرضها الظروف البيئية المحلية على أمن الأفراد والمجتمعات.

كان عام 2020 من أكثر الأعوام الثلاثة حرارة على الإطلاق، حيث بلغ متوسط درجة الحرارة العالمية 1.2 درجة مئوية فوق أوقات ما قبل العصر الصناعي. ولقد تجاوز عام 2020 متوسط عدد الأحداث المتعلقة بالمناخ المسجلة وما يرتبط بها من خسائر اقتصادية مقارنة بمتوسط البيانات السنوية التي تم الحصول عليها خلال العقدين الماضيين، حيث تشير السجلات إلى زيادة العواصف بنسبة 26 في المائة، وزيادة الفيضانات بنسبة 23 في المائة، وزيادة الوفيات بنسبة 18 في المائة بسبب الفيضانات مقارنة بالمتوسط للأعوام الأخرى. وتُعد حالة الطوارئ المناخية عاملًا مضاعفًا للتهديد، حيث لا تساهم فقط في زيادة تواتر وشدة الكوارث المرتبطة بالمناخ، ولكن أيضًا في النزاعات والعنف،فعمليات النزوح بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لأولئك الذين أجبروا على الفرار. كما يؤدي انهيار النظم البيئية الطبيعية إلى تأجيج انعدام الأمن الغذائي والتحديات الاقتصادية وحقوق الإنسان والمجتمعية، ومن ثم زيادة معدلات النزاعات والعنف.[1]

يوجد الآن دليل كبير على أن التغير البيئي يؤثر على رفاهية الإنسان بطرق تبرر تحديده كشكل من أشكال العنف الهيكلي. لقد وضع تطور الرأسمالية الصناعية المتقدمة مطالبًا لم يسبق لها مثيل على الأنظمة الطبيعية للأرض، وخلق تباينات اجتماعية من حيث الحجم لم يسبق لها مثيل. وكانت النتيجة الإفراط في الاستهلاك وتوليد النفايات في العالم الصناعي، والفقر والديون في العالم الصناعي والتغيرات البيئية على نطاق وحجم تعرض للخطر الاحتياجات الاقتصادية والثقافية والروحية والاجتماعية وقيم المجتمعات. وتشمل أنواع التغييرات البيئية التي تواجهها المجتمعات

1- Global Humanitarian Overview, UNOCHA, 2022 available on: Global Humanitarian Overview 2022.pdf (unocha.org)

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين

الآن،على سبيل المثال لا الحصر، إزالة الغابات وتردي الأراضي وتلوث المياه وندرة المياه وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتدهور الساحلي والبحري (بما في ذلك التآكل الساحلي وفقدان المرجان وتبيض المرجان، والتعاقد على مصايد الأسماك الحرفية، وتلوث البحيرات، والصيد الجائر لمخزونات المحيطات). هذه التغييرات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العنف الهيكلي القائم مثل الفقر: على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التغير في رطوبة التربة إلى تقويض التغذية في الأسر المعيشية التي تعاني من قلة الدخل؛ انخفاض وفرة الأسماك يمكن أن يقوض التغذية والدخل خاصة للدول التي تعتمد على صيد الأسماك لتأمين احتياجات مجتمعاتها؛ ويمكن أن يؤدي انخفاض جودة المياه السطحية أو الجوفية إلى تقويض صحة الأم والطفل في المجتمعات دون التزويد بالمياه.

تظهر العديد من الدراسات أن التغييرات البيئية مثل هذه يمكن أن تؤثر على السلام الإيجابي بطرق مهمة. على سبيل المثال، تقدر منظمة الصحة العالمية أن تغير المناخ يتسبب بالفعل في حوالي 154000 حالة وفاة كل عام (مقارنة، 155000 شخص قتلوا في الحرب في عام 2002).[1]

أظهرت دراسة حديثة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) أن البلدان التي يرتفع فيها مستوى العنف أكثر عرضة لتغير المناخ والعكس صحيح. حيث يؤكد مؤشر مبادرة التكيف العالمي في نوتردام على ما يلي: من بين البلدان المصنفة على أنها الأكثر عرضة لتغير المناخ، تقع أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال واليمن جميعها في دول تشهد نزاعات عنيفة وطويلة الأمد. ومن ثم فإن تغير المناخ عامل مضاعف لتهديدات الصراع، والعكس صحيح[2].

1- تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2002 ص 72

2- Global Humanitarian Overview, UNOCHA, 2022 available on:Global Humanitarian Overview 2022.pdf (unocha.org)

مجلة الدراسات الإفريقية 412

فيمكن أن يؤدي تدهور الظروف المناخية إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي فعلى سبيل المثال فإن للصراع السوري عدة أسباب جذرية، من بينها المناخ، حيث أدت أنماط الطقس غير المتوقعة إلى تعرض البلاد للجفاف لعدة سنوات في البلاد، ابتداء من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هذا إلى جانب الإدارة غير الفعالة لمتجمعات المياه وأنظمة الري غير الحديثة، مما أدى إلى نقص كبير في المياه، وأصبحت المياه رفاهية، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق وانعدام الأمن الغذائي والبطالة لأكثر من مليون سوري، كل ذلك ساهم في النهاية في عدم الاستقرار السياسي.

بالإضافة إلى أن تغير المناخ يعوق بعثات حفظ السلام، بالإضافة إلى أن الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث المناخية يمكن أن تمنع السلام وتطيل الصراع القائم، وقد أشارت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال إلى التغير البيئي المرتبط بالمناخ باعتباره عائقًا أمام مهمة حفظ السلام في الصومال. هذا لأنه يفاقم ثلاثة من التحديات المسؤولة عن الأزمة في الصومال: صراعات المزارعين والرعاة، وتجنيد الجماعات المتمردة، والمنافسة على الأرض. في حين أن هذا قد يبدو وكأنه سيناريو الدائرة المفرغة، إلا إن النتيجة النهائية هي نفسها: العنف المطول الذي يؤثر على عدد أكبر من الناس كلما استمر[1].

ومن ثم يمكن القول إن التغير البيئي هو أيضًا سبب للعنف الهيكلي، على الرغم من أن تأثيره في معظم الحالات هو تفاقم عدم المساواة في توزيع الحريات والفرص اللازمة لرفاه الناس الفسيولوجي والنفسي والاجتماعي. وهناك ارتباط بين العنف المباشر وانعدام الأمن البيئي حيث يمثل العنف المباشر أحد أسباب انعدام الأمن البيئي بثلاث طرق رئيسية. أولاً، تسبب الحرب أضرارًا بيئية، تستمر عواقبها لفترة طويلة بعد انتهاء العمليات القتالية فعلى سبيل المثال فإن استخدام مواد إزالة الصقيع في فيتنام وحرق آبار النفط في الكويت والعراق وإرث ذخائر اليورانيوم المخصب ما هي إلا أمثلة

1- المرجع السابق.

انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدولي

حديثة على الطرق التي تؤثر بها الحرب على الآثار البيئية[1]. وفي كثير من الأحيان التدهور البيئي هو نتيجة غير مقصودة للحرب. ومع ذلك، يمكن أن يكون التلاعب البيئي بمثابة استراتيجية عسكرية متعمدة، على سبيل المثال عن طريق استهداف منشآت مثل محطات الطاقة النووية والسدود، وإطلاق الكائنات الحية الدقيقة الضارة التي يمكن أن تسبب وفيات جماعية. الطريقة الثانية التي يؤدي بها العنف المباشر إلى التغير البيئي هي من خلال الأنشطة العسكرية في فترات عدم الحرب. تستعد الجيوش باستمرار لخوض الحرب القادمة، وهذا يشمل استخدام الأرض والمجال الجوي والمحيطات والمجاري المائية والطاقة ومختلف الموارد الأخرى.

وقد توقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مالا يقل عن 40% من الصراعات داخل الدول في السنوات ال 60 الماضية، لها صلة بالموارد الطبيعية[2]، وأن هذا الارتباط يضاعف من خطر تدهور الصراع في السنوات الخمس الأولى له. فمنذ عام 1990، كان استغلال الموارد الطبيعية سببًا في تغذية 18 صراعًا على الأقل، سواء كانت الموارد ’عالية القيمة‘ مثل الأخشاب، والماس، والذهب، والمعادن، والنفط، أو الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه. فمثلا في أنجولا مولت الجماعات المتمردة حربا أهلية طاحنة لسنوات طويلة من1972 حتى عام 2002 مات خلالها ما يقرب من 1,5 مليون انسان.[3]

- **خاتمة:**

يمكن أن نستخلص أن العنف المباشر هو سبب رئيسي للتغير البيئي وانعدام الأمن البيئي، وأن العنف الهيكلي يزيد من تعرض المجتمعات التي تعتمد على الموارد للتغير البيئي، فضلاًعن دفع التغيير البيئي من خلال آثاره على الاستهلاك في البلدان

---

[1] Morton Deutsch, Profiles in Social Justice Research, Social Justice Research , Volume 19 (1) – Jan 1, 2006.

[2] https://peacekeeping.un.org/ar/conflict-and-natural-resources

[3] سالم منير – محمد المصلحي – عبد الرحمن محمد، الصراع الدولي ... مراحله وأساليب إدارته، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2021.

مجلة الدراسات الإفريقية 414

المتقدمة. حيث إن الروابط السببية بين العنف المباشر والتغير البيئي أقوى بكثير عند النظر في العنف المباشر كسبب للتعرض للتغير البيئي، وأضعف بكثير عند النظر في التغير البيئي كسبب للعنف المباشر. هذه النقطة – أن العنف المباشر هو سبب قوي جدًا للتعرض للتغير البيئي – تضيع إلى حد كبير في جميع الأبحاث والسياسات المتعلقة بالأمن البيئي والتنمية والسلم. في المقابل، فإن العنف الهيكلي هو سبب التغير البيئي والتعرض للتغير البيئي بقدر ما هو سبب للعنف الهيكلي. لذلك يرتبط السلم والأمن البيئي ارتباطًا وثيقًا، ولا يمكن تحقيق أي منهما دون الآخر. ومن ثم فإنه وتجنب انعدام الأمن البيئي، يجب معالجة أسباب التغير البيئي، والتي يأتي على رأسها التغييرات الحادة للمناخ. حيث إن تلك التغيرات تعرض المجموعات للتغيرات في توزيع ووفرة وجودة الموارد التي تعتمد عليها. علاوة على ذلك، يجب معالجة العنف المباشر والهيكلي على حد سواء، حيث إن كلاهما محرك قوي للتعرض للتغيرات البيئية. ومما لا شك فيه لإن لتغير المناخ وما يترتب عليه من تزايد حدة الكوارث الطبيعية الذي يؤدي إلى تفاقم التهديدات التي تجبر الناس على الفرار عبر الحدود الدولية، الأمر الذي يزيد من الترابط بين التغيرات المناخية من جانب والصراعات والفقر والاضطهاد من جانب آخر.